تحت المجهر

هجرة اليد العاملة يجب أن تتوقف

نشرت الصحف المحلية ان معدل هجرة اليد العاملة في الضفة الغربية الى الخارج قد بلغت ارقاما قياسية حيث خرج حوالي ١٥ الف عامل في العام المنصرم وحده.

لن نلجأ هنا الى التباكي واطلاق الشعارات الحماسية حول ضرورة الصمود واهميته ولا الى مناشدة الراغبين في الهجرة الى العدول عن نيتهم.

فاستثارة حماس المواطنين ومشاعرهم الوطنية واقناعهم بضرورة البقاء هي امور لا يختلف في اهميتها اثنان ولكنها ليست كافية وحدها.

ان العامل الذي يلعب الدور المقدر هنا هو توفير الظروف الاقتصادية والمعيشية المناسبة - ولا نقول الممتازة - بالنسبة لهؤلاء المواطنين بحيث تشجعهم على البقاء في الوطن وان في ظل ظروف معيشية اسوأ من كثير من البلدان العربية المجاورة.

سيكون من نافلة القول التصور بأن اوضاعنا الحالية تساعد على تحقيق الهدف المشار اليه. ولكن من الضروري التأكيد بأن اقامة المشاريع الاقتصادية المنتجة هو الطريق المجرب لتوفير فرص العمل للمواطنين. وانه بالامكان، حتى في ظل الظروف الاستثنائية الراهنة، تحقيق بعض هذه المشاريع وذلك عن طريق جلب المساعدات من الدول العربية المعنية حقا بصمود مواطنينا فوق هذه الارض.

ان تقديم مثل تلك المساعدات الهادفة هي الحك الحقيقي لمدى جدية الشعارات التي تطرح حول دعم الصمود ومساندة الاشقاء!

ابو فجر

القيود الجمركية تحرم الانتاج المحلي من السوق الاسرائيلية

كشفت حادثة مصادرة سلطات الجمارك سيارة خضروات تابعة لدار الاولاد بالقدس في الشهر الماضي عن نهج معين تتبعه السلطات فيما يتعلق بمنتجات الضفة الغربية سواء الزراعية منها او الصناعية.

وتفاصيل الحادثة ان دار الاولاد - وهي مؤسسة تعليمية بالقدس - اشترت بعض احتياجاتها من الخضروات من رام الله. ولدى نقلها بالسيارة الى القدس صادرها رجال الجمارك وباعوها بالمزاد العلني. والحجة هنا هي عدم دفع المشتري للجمارك المفروضة على انتقال البضائع من الضفة الغربية الى اسرائيل نفسها.

ولا يقتصر الامر على المنتجات الزراعية بل ان عددا من المؤسسات الصناعية تعاني من هذا الوضع. فمصانع الادوية في الضفة مثلا - كما ورد على لسان مدير احد هذه المصانع برام الله - محرومة من تسويق منتجاتها داخل اسرائيل في الوقت الذي يسمح فيه لمصانع الادوية الاسرائيلية المماثلة ببيع منتجاتها في الضفة.

وتبرر سلطات الجمارك الاسرائيلية اجراءاتها هذه بدعوى ان المنتجين الاسرائيليين يدفعون ضرائب انتاج اعلى من المنتجين في المناطق المحتلة.

الا ان هذه الاجراءات لن يكون من شأنها سوى تهيئة ظروف وفرص للمنافسة اكثر مؤاتاة بالنسبة للبضائع الاسرائيلية من تلك المصنوعة او المنتجة في المناطق المحتلة.

ورغم كل ما يساق من المبررات لتمرير هذه الاجراءات الجمركية، فالحقيقة تبقى ان مثل هذا التمييز في المعاملة يؤدي الى تضييق السوق المفتوحة امام منتجات الضفة الغربية الصناعية والزراعية ويلحق اشد الاضرار بمصالح المصانع والمزارع وبالاف مؤلفة من الاسر التي تعتمد عليها في تحصيل قوتها اليومي.

ولهذا فمن الطبيعي ان يفكر القائمون على الانتاج المحلي في المناطق المحتلة باتباع مختلف الوسائل الكفيلة بالحفاظ على الصناعة والزراعة المحليتين في بلادنا. ويعرف هؤلاء ان بامكانهم - عن طريق تنسيق خطواتهم والعمل بشكل مشترك - ان يخففوا من الاضرار التي تلحق بهم وتقي مؤسساتهم من الدمار والافلاس.

العلاقات التجارية العربية الاميركية لاتخدم مصالح العرب

تعرضت سياسة اميركا الاقتصادية فيما يتعلق بعلاقاتها مع الدول العربية الى انتقاد شديد من قبل ممثلي رجال الاعمال في الدول العربية.

جاء ذلك في مؤتمر عقد في اواخر الشهر الماضي في واشنطن بدعوة من غرفة التجارة الامريكية. وقد حضر هذا المؤتمر ١٠٠ من رجال الاعمال ومن كبار الموظفين في ١٠ دول عربية، كما حضره من الطرف الاميركي حوالي ٦٠٠ شخص من كبار رجال الاعمال.

وخلال المداولات التي جرت اعرب المسؤولون العرب عن عدم رضاهم عن نمط العلاقات التجارية القائمة بين اميركا والدول العربية، وبينوا ان الدول العربية لن توافق على الاستمرار في وضعها الحالي، وضع المستورد للمصنوعات الاميركية الجاهزة.

فمثلا قال برهان الدجاني رئيس اتحاد الغرف التجارية العربية" لا بأس في شرائنا للسيارات الاميركية، ولكننا قد وصلنا الى مرحلة لا نريد فيها السيارات فقط وانما التكنولوجيا ايضا".

الاتحاد السوفييتي الدولة الاولى في انتاج المعادن الحديدية

انخفضت حصة الدول الغربية الرئيسية في انتاج المعادن الحديدية من ٣ر٨٠ بالمئة عام ١٩١٣ الى ٣٣ر١ بالمئة في الوقت الحاضر. في حين احتل الاتحاد السوفياتي المركز الاول في العالم في هذه الصناعات الهامة.

وقد تبين ذلك خلال تحقيق صحفي مطول حول صناعة صب المعادن الحديدية في فرنسا نشرته مجلة "الاكسبرس" الفرنسية في عددها الصادر بتاريخ ٢٣.٤.٧٨.

يستفاد من المعلومات التي نشرتها المجلة الفرنسية ان الدول الراسمالية الرئيسية وهي اميركا وبريطانيا والمانيا وفرنسا كانت تنتج مجتمعة ما يعادل ٣ر٨٠ بالمئة من انتاج العالم من المعادن الحديدية الذي بلغ ٧٧ مليون طن عام ١٩١٣.

اما في الوقت الحاضر فان هذه الدول نفسها لم تنتج سوى ٣٣ر١ بالمئة من انتاج العالم البالغ ٧١٠ ملايين طن. وفيما يلي قائمة باهم الدول المنتجة للمعادن الحديدية وحصتها في الانتاج العالمي: الاتحاد السوفياتي: ٢ر١٩ بالمئة، اميركا: ٦ر١٨ بالمئة، اليابان: ٥ر١٦ بالمئة، المانيا: ٥ر٧ بالمئة، فرنسا: ٨ر٣ بالمئة، بريطانيا: ٢ر٣ بالمئة والدول النامية ٦ر٨ بالمئة.

ويستفاد من الارقام ايضا ان الاتحاد السوفياتي الذي لم يكن انتاجه من المعادن الحديدية قبل ثورة اكتوبر الاشتراكية عام ١٩١٧ شيئا يذكر قد اصبح يحتل المكانة الاولى في العالم متفوقا بذلك على الولايات المتحدة التي كانت تنتج ٤ر٤١ بالمئة من انتاج العالم كله عام ١٩١٣.

لا زيادة حقيقية في دخل العمال الاميركيين خلال عشر سنوات

كشفت مجلة "تايم" الاميركية في عددها الصادر في ٢٤.٤.٧٨ النقاب عن ان الوضع المعاشي للشغيلة والعمال في اميركا لم يتحسن خلال العشر سنوات الماضية.

واوردت المجلة مقارنة احصائية بين معدل الاجرة الاسبوعية للعامل الاميركي في سنتي ١٩٦٧ و ١٩٧٧.

وتبين هذه المقارنة ان معدل المبلغ الاجمالي الذي استحقه العامل الاميركي في الاسبوع كان ١٠١ دولار و ٨٤ سنتاً بينما بلغ سنة ١٩٧٧ مبلغ ١٨٩ دولاراً و ٥٣ سنتاً. أما المبلغ الذي تبضه العامل - بعد خصم الضرائب ومختلف انواع الحسميات - فقد كان ٨٣ دولار و ٣٨ سنتاً سنة ١٩٦٧ بينما بلغ ١٥٥ دولار و ٥٨ سنتا عام ٧٧.

ولدى معادلة المبلغ الذي قبضه العامل عام ٧٧ بالقيمة الشرائية لدولارات سنة ١٩٦٧، اي لدى انخفاض قيمة الدولار بعين الاعتبار يتبين انه بلغ ٨٥ دولار و ٧٢ سنتا عام ٧٧ اي بزيادة دولارين و ٣٤ سنتا عن الاجرة الحقيقية التي كان يتقاضاها عام ٦٧ والبالغة ٨٣ دولار و ٣٨ سنتاً.

وفي نفس الوقت نشرت المجلة الاميركية كشفا بمعاشات عدد من كبار موظفي الشركات ومدرائها. فهنري فورد، مثلا، وهو مدير شركة فورد يتقاضى راتبا شهريا قدره ٨٣ الف و ٥٠٠ دولار فقط لا غير!

بعد هذا تريد بعض الاوساط اقناعنا بافضلية المنظام الاميركي ذي الاقتصاد المختلط الذي يؤمن المساواة في الفرص بين المواطنين.

نستحلفكم بالله لاتبيعوا مصر!

لقد حذرنا دائما وباستمرار، ان سياسة الانفتاح الاقتصادي التي انتهجها السادات لن تؤدي فقط بهذا النظام الى سياسة الاستسلام السياسي الكامل،بل انها ستؤدي به الى بيع اقتصاد مصر ومؤسساتها الى الاحتكارات الاجنبية. وحول هذا الموضوع وتحت عنوان "نستحلفكم بالله لا تبيعوا مصر" نشرت صحيفة الاهالي التي يصدرها حزب التجمع الوطني الوحدوي في مصر احدى افتتاحياتها.وفيما يلي هذه الافتتاحية:

كل شيء معروض للبيع!

الماضي والحاضر والمستقبل. ارض مصر وفكرها. صناعتها وثقافتها. دواؤها وخبزها!

اصبح المشهد كئيبا وحزينا. كمنظر بيت مات عائله واحتاج ابناؤه. كمنظر منشأة اشهرت الافلاس. كمنظر ولي يسيء التصرف، ولا يستطيع الابناء ان يقولوا له: قف.. او يذهبون للمحكمة يطلبون الحجر عليه.

ومع ذلك، فالمشهد مستمر...

للبيع: ارض الهرم وتاريخه. رأس الحكمة وموقعها. "١٣" حيا في القاهرة. عدد من شركات الصناعة والاسكان... وقبلها: بيع سوق المال او معظمه عندما انشيء "٣٤" بنكا اجنبيا في مواجهة ستة بنوك مصرية..!

ثم جاء دور العقل المصري... لان شراء الجسد لا يكفي، ولان شراء الجسد لا يستمر دون ان يتم الاستيلاء على العقل. هجموا على عقل مصر بشركة تليفزيونية. وثانية سينمائية، وثالثة للانباء.. في الطريق!

صرخ السينما ئيون. صرخ المفكرون. صرخ رجال الاقتصاد. انزعج رجال الصناعة. حذر البنك المركزي... وناقش مجلس الوزراء الامر تحت عنوان "حماية الصناعة المحلية"..!

ولكن العجلة ما زالت دائرة.. لا يحول دون دورانها فضيحة هنا او هناك.. ولا يحد من سرعتها خجل وزير او كبير...

والا.. ماذا يحول دون استقالة السيد وزير الاعلام. وقد ثبت انه يتفاوض ويتفق - باسم القطاع العام - مع شريك ابنه

احتجاج ضد الغاء التوكيلات على أموال المغتربين المتروكة

احتج المواطنون في منطقة بيت لحم، والهيئات البلدية، وبشكل خاص هيئة بلدية بيت لحم على التعليمات الجديدة والصادرة عن حارس الاملاك المتروكة، في قيادة منطقة الضفة الغربية الى حراس الاملاك المتروكة في المناطق. وتقضي التعليمات الصادرة في اول نيسان من هذا العام ابطال شرعية الوكالات الرسمية الصادرة عن المغتربين، ومن ثم سحبها وعدم الاعتراف بها، باستثناء تلك التي صدرت قبل عام ٦٧.

وعلى الرغم من ان الناطق العسكري باسم قيادة منطقة الضفة الغربية كان قد انكر وفي معرض رده على احتجاج البلدية على الامر المذكور، وجود مثل هذا الامر، الا ان ضابط الحراسة يمضي قدما في تنفيذه.

في ٢٣ تموز سنة ١٩٦٧ صدر امر رقم ٥٨ عن قائد منطقة الضفة الغربية بشأن الاموال المتروكة والممتلكات الخصوصية. تعرف الفقرة بأنه المال الذي يكون صاحبه القانوني او المتصرف به حسب الاصول قد غادر المنطقة قبل التاريخ المحدد و ٦٧.٦.٧ او بعده وترك المال في المنطقة. ولا يعتبر المال متروكا اذا تصرف به غير صاحبه القانوني، ويعتبر متروكا فقط في حالة تغيب صاحبه والمتصرف به معا عن المنطقة.

وكان قانون الاموال المتروكة هذا يسري على اولئك الذين يقيمون في البلاد العربية، ويستثني المقيمين في البلدان الاجنبية مثل بلدان الامريكتين. وهكذا كان بامكان المواطن المقيم في بلد اجنبي توكيل احد اقربائه او معارفه للتصرف بأملاكه، ويتم تصديق الوكالة من القنصلية او السفارة الاسرائيلية في البلد الذي يعيش فيه ذاك المواطن. ثم يجري تصديقها من ضابط شؤون العدلية فكاتب عدل المنطقة التي يعيش فيها الوكيل، وهكذا تصبح الوكالة منذ ذلك التاريخ قانونية تماما.

التعليمات الجديدة عن ضابط الحراسة بالغاء هذه الوكالات.

وتلحق هذه التعليمات في حالة تطبيقها اذى بالغا بالمواطنين وبشكل خاص في منطقتي بيت لحم ورام الله. نظرا لان عدد المغتربين من ابناء هاتين المنطقتين يفوق كثيرا عدد المواطنين الموجودين فيها. وبالتالي فان الاملاك التي تعود الى هؤلاء المغتربين تزيد كثيرا عن تلك الباقية بحوزة المواطنين المقيمين في المنطقتين. وتصل نسبة الاراضي والاملاك العائدة للمغتربين الى ما يقرب سبعين في المائة من مجموع الاملاك في بيت لحم وبيت جالا وبيت ساحور.

ومن الجدير بالذكر ان تعريف المال المتروك يشمل كل مال ليس في ملكية الدولة التي كانت تحكم قبل عام ٦٧. والمال يشمل، العقارات، المنقولات، النقود، الاوراق المالية، الحق في مال سواء اكان متصرفا به او متوقفا، الشهره وكل حق في جماعة من الاشخاص او في ادارتها مما تعتبر ممتلكات خصوصية.